تشخيص مدى توافر ابعاد الحوكمة الرشيدة في بلديات محافظة دهوك

دراسة استطلاعية لاراء مدراء بلديات محافظة دهوك

أ.د. محفوظ حمدون الصواف

كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة نوروزو، اقليم كردستان العراق

المستخلص

يحمل البحث الحالي في طياته تصورات نظرية واخرى تطبيقية تسهم في توسيع دائرة التفكير والنظر تجاه فكرة الحوكمة الرشيدة وذلك في اطار الحراك المعرفي الساعي نحو وضع اسس بناء الاليات المناسبة وتفعيلها ومن ثم العمل على استثمارها، وبشكل عام يحاول البحث الاجابة عن التساؤلات التالية :

١- هل هناك تصور واضح لدى الادارات العليا في المنظمات المبحوثة نحو معايير الحوكمة الرشيدة؟

٢- ما مدى توافر ابعاد الحوكمة الرشيدة في المنظمات المبحوثة ؟

اظهرت نتائج البحث بأن هناك تصور واضح لدى المدراء المبحوثين حول الحوكمة وابعادها فضلا عن توافر الارضية المعرفية والعملية للمكونات الاساسية للحوكمة مرتبة حسب اهميتها وكما يلي :

١- الاستجابة ٢- المسؤولية امام الجمهور ٣- المشاركة في اتخاذ القرار ٤- توافق الاراء ٥- الكفاية والفاعلية في استخدام الموارد٦- الرؤية الستراتيجية ٧- الشفافية ٨- العدالة والمساواة ٩- تعزيز سلطة القانون .

واعتمادا على ذلك قدمت عدد من التوصيات اهمها : على الرغم من اهمية تشخيص ابعاد الحوكمة الرشيدة ، الا ان الاهم من ذلك هو العمل على ادامة ورعاية هذه الابعاد ، أملين تقديم اضافة متواضعة تسهم في جعل بلديات محافظة دهوك أكثر اهتماما لهذه الابعاد ، وبالشكل الذي يجعلها اكثر تأثيرا في الوسط الذي تعمل فيه .

الكلمات الافتتاحية: الاستجابة، التوجه نحو توافق الاراء، المشاركة، المسائلة، تعزيز سلطة القانون، العدالة والمساواة، الكفاية والفعالية في استخدام الموارد،الرؤية الستراتيجية،الشفافية.

الكلمات الدالة: الاستجابة، التوجه نحو توافق الاراء، المشاركة، المسائلة، تعزيز سلطة القانون.

١. المقدمة

يعد موضوع الحوكمة من المواضيع التي نالت اهتماما واسعا من قبل الدول والمنظمات الدولية ، وقد تعاظم الاهتمام بهذا الموضوع من قبل العديد من الاقتصاديات الناشئة والمتقدمة واصبحت شرطا اساسيا وجوهريا للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تعتبر الحوكمة اداة فعالة لمواجهة التحديات التي تواجه الدولة والمجتمع، ونحن في العراق الفدرالي احوج مانكون من اي وقت مضى لزيادة الاهتمام ونشر ثقافة افضل حول موضوع الحوكمة وخاصة في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد العراقي ، وذلك ابتداء من التحول الى نظام السوق مرورا بالمراسيم والقوانين المتعلقة باعادة هيكلة وألية عمل القطاع المالي، لذلك اصبح من الضروري التعاطي بجدية ووعي مع مفهوم الحوكمة وخلق الاطار المناسب لوضعه في حيز التطبيق لكونه احد الوسائل المهمة في التكيف مع المعطيات المتجددة التي يفرزها المجتمع الدولي ، الناتجة عن العولمة وما خلفته من أثار على مختلف المستويات . في ضوء ذلك اصبح لزاما على المنظمات على اختلاف انواعها القبول بفكرة الحوكمة كضرورة حتمية كونها تعمل على تنسيق الادوار وتكاملها من خلال ما توفرة من مميزات تتمثل بالشفافية والنزاهة، والمسائلة والمشاركة في اتخاذ القرار ورسم السياسات وتعزيز سلطة القانون.

المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز
المجلد ٦، العدد ٢ (٢٠١٧)
استلم البحث في ٢٠١٧/٢/١٥، قبل في ٢٠١٧/٤/١
ورقة بحث منتظمة نشرت في ٢٠١٧/٦/٢٦
البريد الالكتروني للباحث:mahfoudh.alsawaf@gmail.com
حقوق الطبع والنشر © ٢٠١٧ أسماء المؤلفين. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الايداعي النسبية – CC BY-NC-ND 4.0

بحث أصيل| doi: 10.25007/ajnu.v6n2a38

٢. الاطار العام للبحث ومنهجيته

٢. ١ مشكلة البحث

يعد موضوع الحوكمة الرشيدة من الموضوعات الحديثة والمهمة التي تهتم بها الحكومات والمنظمات وبدرجة كبيرة سواء على الصعيد الحكومي أو مؤسسات المجتمع المدني او القطاع الخاص. وعليه يمكن القول أن تشخيص ابعاد الحوكمة الرشيدة هو نقطة الانطلاق للبحث الحالي ومشكلتة المحورية والتي يمكن ان تظهر في التساؤلات التالية:

١. هل هناك تصور واضح لدى الادارات العليا نحو ابعاد الحوكمة الرشيدة في المنظمات المبحوثة .

٢. ما مدى توافر ابعاد الحوكمة الرشيدة في المنظات المبحوثة .

٢. ٢ أهمية البحث

تعد الحوكمة بمثابة الاداة التي تساعد الادارة على تحقيق الكفاءة والفاعلية بهدف ضمان جودة ادائها ، فالحوكمة هي مفتاح نجاح تلك الادارات حاضرا ومستقبلا ، الا انها لم تنل الاهتمام الكافي من قبل المنظمات سواء على الصعيد الحكومي او القطاع الخاص، ومن هنا تتضح اهمية البحث من خلال :

١- تعد احد الفاهيم الحديثة في الفكر الاداري.

٢- محاولة اثراء موضوع الحوكمة الرشيدة في المنظمات الخدمية.

اما الاهمية التطبيقية فتتمثل بما يلي:

١- تشخيص ابعاد الحوكمة الرشيدة لدى المنظمات المبحوثة.

٢- توفر الحوكمة الرشيدة مفتاحا داعما للاداء حيث ان مبادئ الحوكمة تتداخل بشكل كبير مع مفاهيم تنظيمية اخرى في المنظمة كالجودة الشاملة.

٢. ٣ أهداف البحث

تسعى الدراسة الحالية نحو بلوغ الاهداف التالية:

١- تقديم دراسة نظرية حول الحوكمة الرشيدة وما تقوم عليه من مضامين وابعاد.

٢- الوقوف على واقع ابعاد الحوكمة الرشيدة في المنظمات المبحوثة.

٣- الخروج بجملة من الاستنتاجات والتوصيات والتي من شأنها تعزيز اداء المنظمات المبحوثة.

٢. ٤ فرضية البحث

"يتوافر لدى المنظمات المبحوثة عدد من ابعاد الحوكمة الرشيدة "

٢. ٥ عينة البحث

من خلال المسح الاولي الذي قام به الباحث للتعرف على المعطيات الايجابية لدى المنظمات الخدمية في محاظة دهوك واستعدادها للتعاون مجال اعداد البحث ، فقد وجد تجاوبا كبيرا من قبل مديرية بلديات محافظة دهوك الامر الذي شجع الباحث في اختيار بلديات محافظة دهوك مجالا للبحث في موضوع الحوكمة الرشيدة فضلا عن ذلك فان قطاع البلديات يمثل احد القطاعات المهمة والفاعلة بسبب ارتباطه المباشر بالمجتمع وذلك من خلال الانشطة التي تقدمها للمواطنين وعلى مساحة واسعة من خارطة دهوك الادارية.

٢. ٦ حدود البحث

١- الحدود الزمانية والتي انحصرت ما بين ٢٠١٧/١/١٠ – ٢٠١٧/٣/١٠.

٢- الحدود المكانية حيث اختيرت بلديات محافظة دهوك كميدان لاجراء البحث

٣. أساليب جمع البيانات

تسهم عملية جمع البيانات في تحقيق اهداف البحث واختبار فرضيتة ، وعلى هذا الاساس تم جمع البيانات ذات العلاقة بالموضوع وبجانبيها النظري والتطبيقي ، حيث اعتمد في الاول على ما هو متوافر من مصادر عربية واجنبية والمتمثلة بالكتب والدوريات والرسائل والاطاريح ، فضلا عن الانترنيت. اما الجانب التطبيقي فقد تم اعتماد استمارة الاستبانة التي تم تصميمها بالشكل الذي يعبر عن مضامين البحث وابعاده الرئيسية بالاعتماد على الابعاد او المعايير الصادرة عن برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP 1997). وتم توزيع (48) استمارة شملت جميع مدراء البلديات في محافظة دهوك وعددها (48) اعيد منها (39) استمارة وكانت الصالحة للتحليل (36) استمارة اي مانسبتة (75%) .

ثانيا- الجانب النظري (الاطار المفاهيمي للحوكمة)

٤. مفهوم الحوكمة

تعد بدايات عام 1999 أول ظهور لمفهوم الحوكمة نتيجة الاخفاقات والانتكاسات التي حدثت في المؤسسات الاقتصادية العالمية.

اختلف الكتاب والباحثون والمنظمات المهتمين بموضوع الحوكمة حول مضامين مفهوم الحوكمة وللوصول الى مفهوم شامل لابد من استعراض بعض وجهات النظر ، فالبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذهبا الى ان الهدف من استخدام مضامين الحوكمة هو الوصول الى التنمية الاقتصادية(1) ام برنامج الامم المتحدة الانمائي

(UNDP) فانه يهدف من دعوته استخدام مضامين الحوكمة وصولا الى التنمية البشرية المستدامة.(2)

ويفتقر مصطلح الحوكمة (Governance) الى الترجمة الدقيقة الى اللغة العربية ، الا ان مجمع اللغة العربية اعتمد لفظ (الحوكمة) بعد عدة محاولات لتعريبه من قبل الباحثين والمنظمات مثل الحاكمية، الحكم ، الحوكمة الرشيدة ، الادارة الرشيدة ، الادارة الجيدة . هذا الاختلاف في التسميات يعود الى وجهات نظر الباحثين والمنظمات من حيث البعد الذي يتناول فيه مضامين الحوكمة سواء البعد السياسي او الاقتصادي او الاداري(3)

٤. ١ تعريف الحوكمة الرشيدة

يعود اصل الكلمة حوكمة (Governance) الى مصطلح حكومة (Government) والمشتقة من الفعل اللاتيني (Gubrance) الذي يعني قيادة السفينة . البنك الدولي(4) قدم تعريفا موسعا للحكم الراشد وهو التقاليد والمؤسسات التي تدير بها السلطة الدولة من أجل الصالح العام ويتضمن ما يلي:

١- الاجراءات التي بمقتضاها يتم اختيار المسؤولين في السلطة ، ومراقبتهم واستبعادهم.

٢- قدرة الحكومة على ادارة مواردها وتطبيق سياسات سليمة بكفاءة.

٣- احترام المواطنين والحكومات للموسسات التي تحكم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بالدولة.

اما برنامج الامم المتحدة الانمائي(UNDP) فقد خلص الى ان الحكم الراشد يعني ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والادارية لادارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته ، كما يتضمن حكما ديمقراطيا فعالا. ويستند الى المشاركة والمحاسبة والشفافية، وربط مفهوم الحكم الراشد بالتنمية البشرية وحقوق الانسان والديمقراطية اضافة الى احترام القوانين ومحاربة الرشوة والفساد وتخفيض النفقات(5).

في ضوء ما جاء اعلاة يمكن القول بأن الحوكمة الرشيدة هي مجموعة من المفاهيم التي تطورت تدريجيا الى معايير تتبناها القيادات السياسية والكوادر الادارية الملتزمة بتطوير موارد المجتمع وتحسين نوعية الحياة للمواطنين ، وتستخدم الحوكمة من قبل العديد من المؤسسات الدولية كوسيلة لقياس الاداء والحكم على ممارسة السلطة السياسية في ادارة المجتمع .

في هذا السياق يقترح الباحث تبني التعريف التالي للحوكمة الرشيدة وهو " قدرة البلدية على تحقيق اهدافها بمستوى عالي من الجودة والكفاءة بالاعتماد على خطة فاعلة، واساليب حديثة ومناسبة.

٤. ٢ قياس الحوكمة الرشيدة

من المعروف ان الدول والمجتمعات تتباين في مستوى النضوج السياسي والاجتماعي والاقتصادي ،لذلك فان وضع معايير موحدة لقياس الحوكمة الرشيدة قد يفتقد الى الموضوعية ويودي الى عدم احترام الخصوصيات الثقافية للمجتمعات، لذلك يجب ان تتكيف معايير الحوكمة الرشيدة مع البيئة التي تطبق فيها، وهذا التكيف ضروري للانتقال من مرحلة المفهوم النظري الى ابتكار الاليات التي تسمح تدريجيا بتطوير الاداء الاداري والحكم وتطوير مستويات الشفافية والمشاركة (6).

٤. ٣ خصائص الحوكمة الرشيدة

تباينت المنظمات الدولية ذات الاهتمام بموضوع الحوكمة في تحديد خصائص الحوكمة الرشيدة مثل البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وكذلك برنامج الامم المتحدة الانمائي. وفي ضوء استعراض هذه الخصائص وجد ان المعايير التي طرحها برنامج الامم المتحدة الانمائي تعتبر اكثر شمولا وتنوعا مقارنة مع المعايير الاخرى وهذا ما دفع الباحث الى تبنيها في الجانب التطبيقي للبحث وهذه المعايير هي(7):

١- المشاركة

حق الجميع في المشاركة في اتخاذ القرار.

٢- الشفافية

ترتكز على حرية تدفق المعلومات بحيث تكون في متناول الجميع.

٣- العدالة والمساواة

توفيرالفرص للجميع وبغض النظر عن الجنس واللون والدين والقومية وتحسين اوضاعهم والمحافظة عليها.

٤-المسائلة

ترتكز على مسؤولية القيادات ومتخذي القرارات امام المستفدين والمجتمع وكل من يهمه الامر.

٥- تعزيز سلطة القانون

ترتكز على ان القانون مرجعية للجميع، وضمان سيادته على الجميع دون استثناء، وذلك يعني ان تكون القوانين والانظمة عادلة وتنفذ بنزاهة.

٦- الكفاية والفاعلية في استخدام الموارد

doi: 10.25007/ajnu.v6n2a38 |بحث أصيل

حسن استغلال الموارد البشرية والملية والمادية والطبيعية من قبل المؤسسات لتلبية الاحتياجات المحددة.

٧- التوجه نحوبناء توافق الاراء

تتوسط الحوكمة المصالح المختلفة للوصول الى توافق للاراء بشأن مايحقق مصلحة المجموع.

٨- الاستجابة

التوجه نحو خدمة المواطنين ورعاية جميع اصحاب المصالح.

٩- الرؤية الاستراتيجية

امتلاك الادارة العليا ومن يعمل معها منظورا عاما وطويل الاجل فيما يتعلق بالحوكمة والتنمية البشرية المستدامة.

يلاحظ من خلال استعراض خصائص الحوكمة ان هنالك ترابطا بينها ويعزز بعضها بعضا ، ولايمكن ان يعمل احدها بمفرده ، فامكانية الحصول على المعلومات تعني الشفافية والمشاركة فضلا عن فاعلية صنع القرار وكذلك فان الاستحاية تعني ان المؤسسات يجب ان تتسم بالشفافية وسيادة القانون.

أهمية واهداف الحوكمة الرشيدة على مستوى البلديات

يمكن تحديد اهمية الحوكمة بالنسبة لادارة البلديات من خلال الاتي:

١- المساهمة في تحديد الاتجاه الستراتيجي للادارة العليا والتاكد من فعالية ادارتها

٢- مساعدة البلديلت في تحقيق اهدافها بأفضل السبل الممكنة

٣- تساعد في الكشف عن اوجه القصور في الاداء

٤- ضمان التوازن بين المسؤوليات الستراتيجية بعيدة المدى والمسؤوليات التشغيلية قصيرة الامد

٥- تساعد المنظمة في تجنب الفساد المالي والاداري

٦- ضمان موارد البلدية والاستثمار الامثل لها

٧- تضمن حقوق ومصالح العاملين دون تمييز

٨- تعتبر الحوكمة نظام رقابة واشراف ذاتي، والذي يؤدي الى سلامة التطبيق القانوني للتشريعات ،وبالتالي حسن الادارة وضمان حقوق العاملين وبما يحقق ضمان رضا المجتمع عن البلديات.

أما اهداف الحوكمة على مستوى البلديات فيمكن تلخيصها بالآتي:

١- تعزيز فاعلية البلديات وزيادة كفائتها الداخلية والخارجية من خلال تكوين بيئة صالحة للعمل.

٢- توظيف القوانين والتعليمات التي يتو الاشترشاد بها من قبل قيادات ومسؤولي البلديات في تسيير الاعمال الادارية وبما يكفل الديقراطية والعدالة لجميع الاطراف ذات العلاقة.

٣- تعزيز مشاركة جميع العاملين في عمليات صنع القرارات.

٤- يحقق العدالة والمساواة بين العاملين وهذا ما ينعكس على تحسين أدائهم.

٥- توفير حق المسائلة والمحاسبة لجميع الاطراف المستفيدة من خدمات البلديات.

٦- تحقيق الشفافية من خلا ل العمل علوفق أليات ، وأطر تتسم بالوضوح ، تمكّن العاملين من ممارسة اعمالهم بشك فاعل ، والمشاركة الفاعلة في جميع الانشطة داخل وخارج البلديات.

٥. الجانب العملي

٥. ١ وصف متغيرات الدراسة وتحليلها

يتناول هذا المحور وصف متغيرات الدراسة وتشخيصها معتمدا على البرنامج الاحصائي (spss،18) للاستدلال على التكررات والنسبة المئوية والاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لكل بعد من ابعاد الدراسة وعناصرها التي تم الاشارة اليها في الجانب النظري والمتمثلة بالاتي :

١- تعزيز سلطة القانون

تشير معطيات الجدول (١) الى التوزيعات التكرارية والنسب المئوية وقيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعناصر المتغير (X1-X11) اذ تشير النسب الى ان (٧٧%) من المدراء المبحوثين متفقون مع عناصر هذا المتغير، بينما (١٣,١%) منهم غير متفقين و(9.9%) كانت اجاباتهم محايد ، ويعزز ذلك قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري اذ بلغت (٣,٨٦٣) و (٠,٧٠٩) على التوالي .

ومن ابرز العناصر التي اسهمت في اغناء هذا المتغير هو العنصر (X4) الذي ينص على "تعمل البلدية على وفق مرجعية قانونية في تقديمها الخدمات للمواطنين" وباتفاق (٩٤,٣%) ، ويدعم ذلك قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري اذ بلغت (٤,٣٦١) و(٠,٥٩٢) على التوالي . كما ان قيام البلديات المبحوثة بالتقيد بنظام مكتوب فيما يخص المشتريات قد أشر بأن (٩١,٦%) متفقون ويدعم ذلك قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري اذ بلغت (٤,٢٧٧) و(٠,٨١٤) على التوالي . من

جانب اخر اشارت النتائج بأن المجلس البلدي لم يعقد اجتماعاته الدورية المنتظمة والاعلان عنها من خلال وسائل الاعلان المحلية بشكل واسع ، ويدعم ذلك نسبة الاتفاق التي اشار اليها المدراء المبحوثين وهي (٦٣,٣%) وبوسط حسابي (٣,٥٥٥) وانحراف معياري (٠,٩٠٨) .

الجدول رقم (١) التوزيعات التكرارية والنسبة المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير تعزيز سلطة القانون

المتغير	عناصر المتغير	مقياس الاستجابة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق بشدة		موافق		محايد		لا اوافق		لا اوافق بشدة			
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
تعزيز سلطة القانون	X_1	8	22.2	24	66.7	4	11.1	-	-	-	-	4.111	0.574
	X_2	13	36.1	18	50.0	4	11.1	1	2.8	-	-	4.194	0.749
	X_3	15	41.6	18	50.0	2	5.6	-	-	1	2.8	4.277	0.814
	X_4	15	41.6	19	52.7	2	5.6	-	-	-	-	4.361	0.592
	X_5	-	-	2	5.6	3	8.3	17	47.2	14	38.8	1.805	0.821
	X_6	6	16.6	20	55.5	5	13.9	5	13.9	-	-	3.750	0.906
	X_7	8	22.2	23	63.8	2	5.6	3	8.3 .	-	-	4.000	0.792
	X_8	14	38.9	16	44.5	3	8.3	3	8.3	-	-	4.138	0.899
	X_9	3	8.3	20	55.6	8	22.2	4	11.1	1		3.555	0.908
	X_{10}	4	11.1	26	72.2	5	13.9	1	2.8	-	-	3.916	0.603
	X_{11}	19	52.7	14	38.9	1	2.8	2	5.6	-	-	4.388	0.802
المعدل			**26.50**		**50.52**		**9.9**		**9.3**		**3.8**	**3.863**	**0.769**
المجموع				**77.0**		**9.9**		**13.1**					

٢- المشاركة في اتخاذ القرار

تشير نتائج الجدول (٢) الى ان (٩٤,٨%) من المدراء المبحوثين متفقون على عناصر المتغير الذي ينص على المشاركة في اتخاذ القرار والمتمثل بالعناصر (X12-X17) بينما (١%) فقط غير متفقين و(٠٤,٢%) جاءت اجاباتهم بالحياد ويعزز ذلك الوسط الحسابي وقدره (٤,٣٩٣) وانحراف معياري (٠,٥٦١) .

من خلال فحص النتائج الفرعية لعناصر المتغير يلاحظ ان هنالك تجانساً في اجابات المبحوثين حول هذا العنصر حيث جاءت النتائج محصورة بين (٨٨,٩%-١٠٠%) وباوساط حسابية وانحرافات معيارية تراوحت مابين (٤,٨٦١-٤,١٣٨) و(٠,٤٢٤-٠,٦٨٢) على التوالي .وهذا التجانس يدلل على درجة الوعي لدى المبحوثين بعناصر هذا المتغير والتي ركزت على سياسة الباب المفتوح ورسم سياسات العمل من خلال مشاركة روؤساء الاقسام ، المشاركة في وضع الميزانية ،الانفتاح على المجتمع ،كذلك التعاون فيما بينهم.

الجدول رقم (٢) التوزيعات التكرارية والنسبة المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير المشاركة في اتخاذ القرار

المتغير	عناصر المتغير	مقياس الاستجابة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق بشدة		موافق		محايد		لا اوافق		لا اوافق بشدة			
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
المشاركة في اتخاذ القرار	X_{12}	32	88.9	3	8.3	1	2.8	-	-	-	-	4.861	0.424
	X_{13}	17	47.3	19	52.7	-	-	-	-	-	-	4.472	0.506
	X_{14}	13	36.0	21	56.4	1	2.8	1	2.8	-	-	4.277	0.659
	X_{15}	9	25.0	23	64.0	4	11.0	-	-	-	-	4.138	0.592
	X_{16}	17	47.3	19	52.7	-	-	-	-	-	-	4.472	0.506
	X_{17}	10	27.8	22	61.1	3	8.3	1	2.8	-	-	4.138	0.682
المعدل			**45.6**		**49.2**		**4.2**		**1.0**		**-**	**4.393**	**0.561**
المجموع			**94.8**				**4.2**		**1.0**				

٣- المسوؤلية امام الجمهور والسلطات المختصة

تشير معطيات الجدول (٣) الى التوزيعات التكرارية والنسب المئوية وقيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعناصر المتغير (X18-X21) ، اذ تشير النسب الى ان (٩٧,٢%) من البحوثين متفقين مع عناصر هذا المتغير بينما (٢٠,٨%) منهم كانت اجابتهم بالحياد ، ويعزز ذلك قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري اذ بلغت (٤,٤٧١) و (٠,٥٣٤) على التوالي . هنالك عنصران ساهما في اغناء هذا المتغير اولهما (X18) الذي ينص على : يلتزم مدير البلدية بتقديم الذمة المالية الخاصة به الى وزارة البلديات في اقليم كوردستان وباتفاق (١٠٠%) ويدعم ذلك قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري اذ بلغت (٤,٥٢٩) و(٠,٥٠٦) على التوالي . اما المتغيرات (X19-X20) فأن استجابات المبحوثين لاتقل اهمية عن غيرها فقد بلغت نسبة الاستجابة بالاتفاق (٩٤,٤%) لكلا العنصرين وهذا يدل على ان المديرين المبحوثين يعطون الاهمية العالية لمتغير المسؤلية امام الجمهور والسلطات المختصة .

الجدول رقم (٣) التوزيعات التكرارية والنسبة المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير المسؤولية امام الجمهور السلطات المختصة

المتغير	عناصر المتغير	مقياس الاستجابة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق بشدة		موافق		محايد		لا اوافق		لا اوافق بشدة			
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
المسؤولية امام الجمهور السلطات المختصة	X_{18}	25	69.5	11	30.5	-	-	-	-	-	-	4.694	0.467
	X_{19}	12	33.4	22	61.0	2	5.6	-	-	-	-	4.277	0.566
	X_{20}	16	44.4	18	50.0	2	5.6	-	-	-	-	4.388	0.598
	X_{21}	19	52.7	17	47.3	-	-	-	-	-	-	4.527	0.506
المعدل			**50.0**		**47.2**		**2.8**		**-**		**-**	**4.471**	**0.534**

المجموع	**97.2**	**2.8**	-		

٤-الشفافية

تشير معطيات الجدول (٤) الى التوزيعات التكرارية والنسب المئوية وقيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعناصر المتغير "الشفافية " والمتمثل بالعناصر (X22-X27) اذ تشير النسب الى ان (٨٦%) من المدراء المبحوثين متفقون مع عناصر المتغير بينما (٣,٧%) منهم غير متفقين و(١٠,٣%) محايدا ويعزز ذلك قيم الوسط الحسابي (٤,١٠١) وبانحراف معياري قدره (٠,٦٥٣) .

من ابرز العناصر التي ساهمت بشكل ايجابي في اغناء هذا المتغير هو (X24) الذي ينص على انه "يوجد في البلدية صفحة الكترونية تنشر نشاطات البلدية المنشورة على صفحة الانترنيت "وباتفاق (٩٧,٢%) ويعزز ذلك قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري اذ بلغت (٤,٤٧٢) و(٠,٥٥٩) على التوالي . ان قيام البلديات بنشر تقرير سنوي عن المشاريع المنجزة قد أشر بأن (٩٥,٢%) متفقون ويدعم ذلك قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري (٤,٣٦١)و(٠,٣٤٢) على التوالي . من جانب أخر اشارت النتائج الا أن (٦١,١%) من المدراء المبحوثين متفقون على نشر ميزانية البلدية في وسائل الاعلام المحلية يطلع عليها المجتمع المحلي . .

الجدول رقم (٤) التوزيعات التكرارية والنسبة المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الشفافية

المتغير	عناصر المتغير	مقياس الاستجابة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق بشدة		موافق		محايد		لا اوافق		لا اوافق بشدة			
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
الشفافية	X_{22}	7	19.4	25	69.5	4	11.1	-	-	-	-	4.083	0.554
	X_{23}	7	19.4	23	64.0	5	13.8	1	2.8	-	-	4.000	0.676
	X_{24}	18	50.0	17	47.2	1	2.8	-	-	-	-	4.472	0.559
	X_{25}	4	11.1	18	50.0	8	22.2	6	16.7	-	-	3.555	0.908
	X_{26}	14	38.7	21	56.5	1	2.8	-	-	-	-	4.361	0.542
	X_{27}	10	27.8	22	61.1	3	8.3	1	2.8	-	-	4.138	0.682
المعدل			**27.8**		**58.2**		**10.3**		**3.7**		**-**	**4.101**	**0.653**
المجموع				**86.0**		**10.3**		**3.7**					

٥-العدالة والمساواة

تشير نتائج الجدول (٥) الى ان (٧٧,٩) من المدراء المبحوثين متفقون على عناصر المتغير "العدالة والمساواة" والمتمثل بالعناصر (X28-X33) بينما (٨,٣%) كانت اجابتهم بعدم الاتفاق اما الذي كانت اجاباتهم بمحايد فقد بلغت نسبتهم (١٣,٨%) ويدعم ذلك قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري اذ بلغت (٣,٩٧٨) و(٠,٨٤٧) على التوالي.

يتضح من اجابات المبحوثين ان(٨٣,٣%) منهم يؤيدون قيام البلدية بتحديد متطلبات واضحة للوظيفة المعلن عنها ويعزز ذلك قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير (X29) اذ بلغت (٤,٠٢٧) و(٠,٨٩٧) على التوالي وان (٢,٨%) منهم اشار الى عدم الاتفاق فيما اشار (١٣,٩%) بالحياد .

من جانب أخر اشار (٨٣,١%) من المبحوثين الى ان موظفي البلدية لايشاركون في اجراءات التعيين لاحد اقاربهم المباشرين وغير المباشرين اذ بلغ الوسط الحسابي للعنصر

(X32) مامقداره (٤,١٣٨) وبلغ الانحراف المعياري (٠,٨٩٩) وعلى نفس العنصر اشار (٨,٣%) بعدم الاتفاق بينما (٨,٣%) كان محايدا ونلاحظ ان (٨٦,١%) من المبحوثين يرون أن البلدية تأخذ بنظر الاعتبار الفئات العمرية المختلفة فيما تقدمه من خدمات ، اذ بلغ الوسط الحسابي والانحراف المعياري للعنصر (X33) مامقداره (٤,٠٥٣) و(٠,٧٥٣) على التوالي ، واجاب (٥,٦%) من المبحوثين على عدم الاتفاق بينما اشار (٨,٣%) منهم بالحياد.

الجدول رقم (٥) التوزيعات التكرارية والنسبة المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير العدالة والمساواة

المتغير	عناصر المتغير	مقياس الاستجابة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق بشدة		موافق		محايد		لا اوافق		لا اوافق بشدة			
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
العدالة والمساواة	X_{28}	8	22.2	15	41.4	7	19.4	6	16.6	-	-	3.694	1.009
	X_{29}	8	22.2	22	61.1	5	13.9	1	2.8	-	-	4.027	0.697
	X_{30}	6	16.6	18	50.0	7	19.4	5	13.9	-	-	3.694	0.920
	X_{31}	16	44.4	14	38.4	5	13.9	1	2.8	-	-	4.250	0.806
	X_{32}	14	38.7	16	44.4	3	8.3	3	8.3	-	-	4.138	0.899
	X_{33}	9	25.0	22	61.1	3	8.3	2	5.6	-	-	4.055	0.753
المعدل			**28.5**		**49.4**		**13.8**		**8.3**		**-**	**3.976**	**0.847**
المجموع					**77.9**		**13.8**		**8.3**				

٦-الاستجابة

تشير معطيات الجدول (٦) الى التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري لعناصر المتغير "الاستجابة" والمتمثل بالعناصر (X34-X38).

يلحظ من اجابات المبحوثين بأن (٩٧,٢%) متفقون مع عناصر هذا المتغير بينما (١,٧%)كانت اجاباتهم بعدم الاتفاق و(١,١%)كان محايداً . ويعزز ذلك قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري (٤,٥٨٨) و (٠,٥٩٣) على التوالي .

من ابرز العناصر التي ساهمت في اغناء هذا المتغير والذي جاء ترتيبه الاول من بين العناصر هو(X34) حيث كانت نسبة الاتفاق تمثل (١٠٠%) ويدعم ذلك قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري اذ بلغت (٤,٥٥٥) و (٠,٥٠٣) على التوالي ، اما العناصر الاخرى وهي (X38،X37،X36،X35) فلا تقل اهمية من حيث نسب الاستجابة حيث كانت نسبة الاتفاق (٩٧,٢%، ٩٤,٤%، ٩٧,٢%، ٩٧,٢%) ويعزز ذلك قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري اذ بلغت (٤,٥٨٣) و (٤,٤٧٢) و(٤,٦٦٦) و(٤,٦٦٦) و (٠,٦٤٩) و(٠,٧٧٤) و(٠,٥٣٤) و (٠,٥٣٤) على التوالي او هذا يؤشر على قيام البلديات بتوفير بيئة عمل تضمن كرامة المواطنين وموظفيها.

الجدول رقم (٦) التوزيعات التكرارية والنسبة المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الاستجابة

العوامل الرئيسة	الرمز	مقياس الاستجابة					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق بشدة	موافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق		

		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
الاستجابة	X_{34}	20	55.6	16	44.4	-	-	-	-	-	-	4.555	0.503
	X_{35}	23	64.0	12	33.2	-	-	1	2.8	-	-	4.583	0.649
	X_{36}	21	58.3	13	36.1	-	-	2	5.6	-	-	4.472	0.774
	X_{37}	25	69.4	10	27.8	1	2.8	-	-	-	-	4.666	0.534
	X_{38}	25	69.4	10	27.8	1	2.8	-	-	-	-	4.666	0.534
المعدل			**63.3**		**33.9**		**1.1**		**1.7**		**-**	**4.588**	**0.598**
المجموع			**97.2**			**1.1**		**1.7**					

٧-الكفاية والفاعلية

تشير نتائج الجدول (٧) الى أن (٨٨,٩%) من المدراء المبحوثين متفقون على المتغير الكفاية والفاعلية وعناصره المتمثلة ب (X39-X45) بينما (٥,٣%) فقط لايتفقون وأن (٥,٦%) جاءت أجاباتهم بالحياد ويدعم ذلك قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري اذ بلغ مقداره (٤,١٩٠) و(٠,٧٦٠) على التوالي . على مستوى العناصر المكونة لمتغير الكفاية والفاعلية وجد أن ابرز العناصر المساهمة في اغناء هذا المتغير هو حسن استخدام الموارد المالية لتلبيه احتياجات المواطنين حيث حصل على اتفاق (١٠٠%) من اجابات المبحوثين ويدعم ذلك قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري اذ بلغت (٤,٥٨٣) و(٠,٥٠٠) على التوالي . أما العناصر الاخرى المكونة لهذا المتغير فقد انحصرت أجابات المبحوثين مابين (٨٠%-٩٦,٦%) بالاتفاق ويدعم ذلك قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري حيث انحصرت مابين (٤,٣٦١-٤,٠٠) و(٠,٩٦٠-٠,٦٦٦) على التوالي.

الجدول رقم (٧) التوزيعات التكرارية والنسبة المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الكفاية والفاعلية

العوامل الرئيسة	الرمز	مقياس الاستجابة								الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق بشدة		موافق		محايد		لا اوافق		لا اوافق بشدة			
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
الكفاية والفاعلية	X_{39}	11	30.5	22	61.1	2	5.6	1	2.8	-	-	4.194	0.668
	X_{40}	10	27.8	20	55.6	6	16.6	-	-	-	-	4.111	0.666
	X_{41}	10	27.8	21	58.3	1	2.8	4	11.1	-	-	4.027	0.877
	X_{42}	9	25.0	23	63.9	1	2.8	3	8.3	-	-	4.055	0.790
	X_{43}	20	55.5	13	36.1	-	-	2	5.6	1	2.8	4.361	0.960
	X_{44}	21	58.3	15	41.7	-	-	-	-	-	-	4.583	0.500
	X_{45}	10	27.7	19	52.7	4	11.1	3	8.3	-	-	4.000	0.861

المعدل		36.1		52.8		5.6		5.10		0.4	4.190	0.760
المجموع		88.9			5.6		5.5					

٨-الرؤية الستراتيجية

يشير الجدول(٨) الى التوزيعات التكرارية والنسب المئوية وقيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعناصر المتغير الرؤية الستراتيجية والمتمثل بالعناصر(X46-X50).

من خلال النتائج الواردة في الجدول نلاحظ أن (٨٦,١%) من المدراء المبحوثين متفقين على عناصر المتغير بينما (٦,٧%) كانت اجاباتهم بعدم الاتفاق و(٧,٢%) بالحياد، ويدعم ذلك قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري اذ بلغت (٤,١٠٥) و(٠,٧٥٢) على التوالي .

من أهم العناصر التي اسهمت في اغناء هذا المتغير هو وجود خطة بعيدة المدى لتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين (X46) وكذلك قيام الادارات المبحوثة في اتخاذ قرارات مستقبلية لتحديد مسار عملها (x48) فضلا عن وجود رسالة محددة وواضحة (x50) وكانت نسب الاجابة متساوية لهذه العناصر اذ بلغت (٩٤,٤%) ويعزز ذلك قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري اذ بلغت (٤,٣٦١) و(٤,٢٢٢) و(٤,٢٥٠) وانحراف معياري قدره (٠,٦٨٢) و(٠,٦٣٧) و(٠,٥٥٤) على التوالي.

أما العناصر الاخرى وهي (x47) و(x49) فقد اسهمت في اغناء هذا المتغير وبدرجات تقديرية انحصرت مابين (٦٨,٤%) و(٨٨,٩%) على التوالي مما يشير الى اهمية هذا البعد بعناصره وذلك لما له من دور كبير في تحقيق الادارات المبحوثة لاهدافها بشكل جيد.

الجدول رقم (٨) التوزيعات التكرارية والنسبة المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الرؤية الاستراتيجية

العوامل الرئيسة	الرمز	مقياس الاستجابة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق بشدة		موافق		محايد		لا اوافق		لا اوافق بشدة			
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
الرؤية الاستراتيجية	X_{46}	16	44.4	18	50.0	1	2.8	1	2.8	-	-	4.361	0.682
	X_{47}	6	16.7	15	41.7	6	16.6	7	19.4	2	5.6	3.444	1.157
	X_{48}	11	30.5	23	63.9	1	2.8	1	2.8	-	-	4.222	0.637
	X_{49}	14	38.9	18	50.0	3	8.3	1	2.8	-	-	4.250	0.731
	X_{50}	11	30.5	23	63.9	2	5.6	-	-	-	-	4.250	0.554
المعدل			**32.2**		**53.9**		**7.2**		**5.6**		**1.1**	**4.105**	**0.752**
المجموع			**86.1**				**7.2**		**6.7**				

٩-توافق الاراء

تشير نتائج الجدول (٩) الى ان (٨٩,٤%) من المدراء المبحوثين متفقون على عناصر المتغير توافق الاراء والمتمثل بالعناصر (X51-X55) بينما (١.١%) كانت اجاباتهم بعدم الاتفاق اما الذين كانت اجاباتهم بالحياد فقد بلغت نسبتهم (٤,٣%) ويدعم ذلك قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري اذ بلغت (٤,٣٢٧) و(٠,٥٨٧) على التوالي . يتضح من اجابات المبحوثين أن (١٠٠%) يتفقون على تبني الادارات المبحوثة المسؤولية تجاه المصلحة العامة للمواطنين (x53) ويعزز ذلك قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري اذ بلغت (٤,٥٣٨) و(٠,٥٠٠) على التوالي . اما العنصر الثاني

الذي ساهم في اغناء هذا المتغير هو قيام الادارات المبحوثة بتبني سياسات تهدف الى تغذية الشعور بالانتماء الى المجتمع المحلي وبنسبة (٩٧,٢%) ويعزز ذلك قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري اذ بلغت (٤,٢٥٠) و(٠,٥٠٠) على التوالي .

اما بقية العناصر المكونة لهذا البعد فقد ساهمت هي ايضا بشكل ايجابي في اغنائه وجاءت النتائج للعناصر (x54) و(x55) و(x52) بنسبة (٩٧%) و(٩٤,٤%) و(٨٣,٢%) وبوسط حسابي (٤,٤١٦) و(٤,٢٥٠) و(٤,٣٠٥) وانحراف معياري (٠,٥٥٤) و(٠,٥٠٠) و(٠,٨٠٦) على التوالي.

٦. تحليل نتائج لتحديد درجة الاهمية لكل بعد من ابعاد الحوكمة الرشيدة

الجدول رقم (٩) التوزيعات التكرارية والنسبة المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير توافق الاراء

العوامل الرئيسة	الرمز	مقياس الاستجابة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق بشدة		موافق		محايد		لا اوافق		لا اوافق بشدة			
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
توافق الاراء	X_{51}	10	27.8	25	69.4	1	2.8	-	-	-	-	4.250	0.500
	X_{52}	11	30.5	19	52.7	4	11.1	2	5.6	-	-	4.083	0.806
	X_{53}	21	58.3	15	41.7	-	-	-	-	-	-	4.583	0.500
	X_{54}	16	44.4	19	52.7	1	2.8	-	-	-	-	4.416	0.554
	X_{55}	13	36.1	21	58.3	2	5.6	-	-	-	-	4.305	0.576
المعدل			**39.4**		**55.0**		**4.5**		**1.1**		**-**	**4.327**	**0.587**
المجموع			**89.4**				**4.5**		**1.1**				

لغرض تحديد درجة أهمية كل بعد من ابعاد الحوكمة الرشيدة وتوافره على مستوى الادارات المبحوثة سوف يتم عرض الجدول رقم (١٠) موضحا فيه الابعاد مرتبة حسب النتائج التي تم الحصول عليها من خلال استجابات المبحوثين.

جدول رقم (١٠) بالاعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى توافر ابعاد الحوكمة الرشيدة في بلديات محافظة دهوك

ت	الابعاد	العدد	المتوسطات الحسابية	الانحراف المعياري	الدرجة
١	تعزيز سلطة القانون	٣٦	٣,٨٦٣	٠,٧٦٩	مرتفعة
٢	المشاركة في اتخاذ القرار	٣٦	٤,٣٩٣	٠,٥٦١	مرتفعة
٣	المسائلة امام الجمهور	٣٦	٤,٤٧١	٠,٥٣٤	مرتفعة
٤	الشفافية	٣٦	٤,١٠١	٠,٦٥٣	مرتفعة
٥	العدالة والمساواة	٣٦	٣,٩٧٦	٠,٨٤٧	مرتفعة
٦	الاستجابة	٣٦	٤,٥٨٨	٠,٥٩٨	مرتفعة

doi: 10.25007/ajnu.v6n2a38 |بحث أصيل

٧	الكفاية والفعالية في استخدام الموارد	٣٦	٤,١٩٠	٠,٧٦٠	مرتفعة
٨	الرؤية الاستراتيجية	٣٦	٤,١٠٥	٠,٧٥٢	مرتفعة
٩	التوصية نحو توافق الاراء	٣٦	٤,٣٢٧	٠,٥٨٧	مرتفعة

يتضح من الجدول السابق أن درجة توافر ابعاد الحوكمة الرشيدة في بلديات محافظة دهوك من وجهة نظر مدرائها كانت مرتفعة اذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه الدرجة (٤,٢٢) وقد جاء في مقدمتها الاستجابة يليها المسؤولية امام الجمهور المشاركة في اتخاذ القرار ، توافق الاراء، الكفاية والعدالة ، الرؤية الستراتيجية ، الشفافية ، العدالة والمساواة وتعزيز سلطة القانون

٧. الاستنتاجات والاقتراحات

٧. ١ الاستنتاجات

١- اكد مدراء البلديات في محافظة دهوك أن مستوى توافر معايير الحوكمة الرشيدة كانت عالية حيث اظ

٢- هرت نتائج التحليل الاحصائي ان المتوسط الحسابي لمدى توافر ابعاد او معاييرالحوكمة الرشيدة بلغ (4.22). ويرى الباحث ان هذه النتيجة سببها الاهتمام العالي من قبل وزارة البلديات في اختيار كوادرها القيادية فضلا عن السياسات والبرامج التي تلتزم بها في رسم وتنفيذ اعمالها.

٣- على الرغم من ان مستوى توافر معاييراو ابعاد الحوكمة الرشيدة في بلديات محافظة دهوك كانت عالية الا انه يوجد تفاوت في مدى توافر هذه المعايير، حيث كان ترتيب هذه المعايير حسب نتائج الدراسة:

- الاستجابة – المسؤولية امام الجمهور – المشاركة في اتخاذ القرار – توافق الاراء – الكفاية والفاعلية في استخدام الموارد – الرؤية الستراتيجية – الشفافية – العدالة والمساواة – تعزيز سلطة القانون.

ويرى الباحث ان السبب وراء وجود معيار الاستجابة في المرتبة الاولى سببه الانسجام والتوافق وحالة السلم الاهلي فضلا عن حالة التأخي بين الاديان.

٧. ٢ الاقتراحات

١-تفعيل معايير الحوكمة الرشيدة من خلال وضع أطر قانونية وادارية واجتماعية تساعد على تبنيها والعمل عليها ، الامر الذي سينعكس بشكل ايجابي على ادائها .

٢- اقامة دورات تدريبية للكوادر القيادية للتعرف على المفاهيم والابعاد الاساسية للحوكمة ومجالات تطبيقها.

٣- اصدار نشرات دورية للجمهور تعزز معرفتهم حول الحقوق والواجبات.

المصادر

المصادر باللغة العربية:

يوسف، محمد حسن ، (2007) ، محددات الحوكمة ومعاييرها، نمط تطبيقها في مصر، بنك الاستثمار الدولي.